وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٣١ (الدورة ١١٦ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي)
عُممت في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وفقا للقرار ٤٧/٥٧، في إطار البند ٥١ من القائمة الأولية

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اتخذته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء* في دورتها ١١٦

(نوسا دوا، بالي، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧)

كفالة الاحترام لجميع الطوائف والمعتقدات الدينية والتعايش السلمي بينها في عالم يتجه نحو العولمة

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها السادسة عشرة بعد المائة،

إذ تؤكد أن التسامح والاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي، وقبول ذلك التنوع، فضلا عن الحوار بين الحضارات، وداخل كل منها، عوامل ذات أهمية جوهرية لوجود الاحترام والتعايش السلمي والتعاون بين الأفراد والشعوب، على تنوع معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم، وأنه لا ينبغي الخوف من التباين القائم داخل المجتمعات وفيما بينها أو قمعه، بل ينبغي الاعتزاز به باعتباره مقوما ثمينا من مقومات البشرية،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام والصداقة المتبادلين بين البشر على تباين أديانهم ومعتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم، **وإذ تشير** إلى الكرامة الأصيلة لجميع أفراد الأسرة البشرية وتساويهم في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية غير القابلة للتصرف، والتي يقع على جميع الدول التزام بكفالة الاحترام العالمي لها وحمايته وتشجيعه،

وإذ تسلم بأن جميع الأديان قدمت مساهمات قيمة للحضارة وأن هناك قيما مشتركة تجمع بين البشرية جمعاء،

---

* أبدت المجموعة العربية تحفظا على الفقرة ٥ من المنطوق.

وإذ تشير إلى المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق في حرية الفكر والضمير والمعتقد، والمكرسة في المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشير كذلك إلى البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، والإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمبادئ الواردة فيهما،

وإذ ترحب ببدء نفاذ اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧،

وإذ تذكّر بأن الاتحاد البرلماني الدولي قد عقد العزم، من خلال القرارات التي اتخذها في الدورة ١٠٢ (برلين، ١٩٩٩) والدورة ١٠٣ (عمان، ٢٠٠٠)، والمؤتمرات البرلمانية الدولية، وفي الدورة ١١٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي (مكسيكو سيتي، ٢٠٠٤)، على أن ينهض بأمور من بينها تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات، وأكد على ما يمكن أن تقدمه البرلمانات من مساهمات في تحقيق التعايش السلمي بين الأقليات العرقية والثقافية والدينية، وفي الوفاق الدولي، ودعا جميع الدول إلى اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة الاحترام والتعاون المتبادلين بين الجماعات العرقية والثقافية والدينية،

وإذ تشير إلى اعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تقر بأهمية احترام التنوع الديني والثقافي وتفهمه في جميع أنحاء العالم،

وإذ ترحب بجميع المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تسعى إلى ترسيخ تبادل أو إثراء المعارف والحوار بين الأديان والاحترام المتبادل،

وإذ تثني على المساهمات القيمة المقدمة من مبادرات مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات وإعلان بالي بشأن بناء الوئام بين الأديان في إطار المجتمع الدولي، ومؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، والحوار بين الحضارات والثقافات، واستراتيجية الاعتدال المستنير، واجتماع القادة غير الرسمي المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والحوار بين الإسلام والمسيحية، وجميعها مبادرات متداخلة ومتآزرة ومترابطة،

وإذ تسلم بأن الأديان غالبا ما يكون لها دور جوهري في المجتمعات من حيث مساهمتها في تشكيل المنظمات الاجتماعية والأسرية وتشرب القيم الأساسية التي يمكن أن تساعد في بناء مجتمع أكثر اتساما بالتسامح والاحترام، بل ويجب أن تساعد في بنائه،

وإذ تدرك أن الحوار والتفاهم بين الأديان، بما في ذلك الوعي بوجود تباين وسمات مشتركة بين الشعوب والحضارات، يساهم في حل الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية، ويحد من إمكانية وقوع عداوات أو صدامات أو أعمال عنف، ويمكّن الأفراد من النظر إلى التنوع العرقي أو الثقافي أو الديني باعتباره مصدرا للإثراء الثقافي،

وإذ تؤكد أن الحوار بين الأديان ينبغي أن يركز على ما يجمع بين الأديان ولا على ما يفرق بينها، وأن يكون وسيلة لتوطيد العلاقات بين الثقافات والحضارات وحل المشاكل العملية، وأن يتجنب في الوقت نفسه ترسيخ، أو إيجاد، هويات عرقية أو ثقافية أو دينية مصطنعة، أو بث بذور الشقاق، داخل المجتمعات وفيما بينها،

وإذ تشدد على أن التركيز على الحوار بين الحضارات والثقافات يجب ألا يُستند إليه لتبرير القوانين والممارسات التمييزية داخل الثقافات والحضارات، لا سيما فيما يخص النساء والأطفال والمسنين، وأن احترام الثقافات والحضارات الأخرى والتسامح معها يجب أن يكونا متجذرين دوما في المبدأ الشامل المتمثل في احترام حقوق الإنسان وحماية جميع البشر، بصرف النظر عن نوع الجنس أو العنصر أو الدين أو الانتماء السياسي،

وإذ تؤكد، لذلك، ضرورة العمل، على جميع مستويات المجتمع وبين الدول على تعزيز الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية واحترام تنوع الثقافات والأديان أو المعتقدات والحوار والتفاهم، التي تشكل جميعها عناصر مهمة للحفاظ على السلام والأمن وتوطيدهما على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية،

وإذ تثير جزعها عودة التطرف الديني ومظاهر كراهية الأجانب إلى الظهور في جميع أنحاء العالم، **وإذ تلاحظ** أن الحوار بين الأديان والحرية الدينية هما وسيلتان فعالتان لمكافحة آفة التعصب،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب جميع الاعتداءات التي تقع على الأماكن والمواقع والمزارات الدينية بما في ذلك أي تدمير متعمد للآثار والنصب الدينية،

وإذ يثير جزعها تزايد حالات التعصب والتمييز بسبب الدين أو المعتقد، بما في ذلك أعمال العنف والتخويف والإكراه التي تحركها دوافع التعصب الديني، في أنحاء كثيرة من العالم، والتهديد الذي تشكله للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حرية الفكر والضمير والدين، **وإذ تشير** إلى أن استخدام العنف باسم الدين لا يمكن تبريره على الإطلاق،

وإذ تثير جزعها محاولات نسبة الأعمال الإرهابية إلى أي دين،

وإذ تدين أي إبداء لكراهية الأجانب والعنصرية والتعصب تجاه المهاجرين والأقليات العرقية والثقافية والدينية، **وإذ تؤكد** على أن مكافحة الكراهية والتحيز والتعصب والقولبة النمطية القائمة على أساس الدين أو الثقافة تمثل تحديا عالميا كبيرا يتطلب مزيدا من الجهد،

وإذ تشير إلى أن البرلمان هو مؤسسة تجسد، بلا منازع، تنوع خصائص المجتمع وآراء أفراده، وأنه يعكس هذا التنوع ويوجه مساره في العملية السياسية، وأن رسالته تتمثل في إزالة التوترات بغية تعزيز التلاحم والتضامن الاجتماعيين،

وإذ تشدد على الالتزام الخاص للبرلمانات وأعضائها بالدفاع عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية وثقافية ودينية وتعزيزها، ومن ثم إيجاد مجتمع يتمتع فيه كل فرد بكامل حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما الحق في حرية العبادة والحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية، في إطار مبادئ وشروط ديمقراطية،

واقتناعا منها بأنه يمكن للبرلمانات المساعدة في تسهيل التفاهم والتعاون بين الدول والشعوب، وتشجيع الحوار والتسامح والاحترام والتفاهم المتبادلين بين الحضارات، ومن ثم المساعدة على منع نشوب الصراعات المسلحة والإرهاب ومكافحتهما،

وإذ تشير إلى أن من مقاصد الاتحاد البرلماني الدولي، وفقا لما ينص عليه نظامه الأساسي، العمل من أجل إحلال السلام والتعاون بين الشعوب، وإذ تسلم بالدور المهم الذي يمكن للاتحاد القيام به في تعزيز التفاعل بين المجتمعات والشعوب وتشجيع الحوار بين الحضارات المختلفة،

وإذ تشدد كذلك على الدور المتنامي الذي تقوم به الصحافة، لا سيما وسائط الإعلام العالمية (قنوات التلفزيون الساتلية والإنترنت) في تشكيل الصور التي يكونها أفراد الحضارات والجماعات الدينية المختلفة عن بعضهم عن بعض،

وإذ تؤكد مجددا أن حرية التعبير وحرية الصحافة باعتبارهما حقين أساسيين لا يمكن إنكارهما، هما دعامتان للديمقراطية وحريتان مرجوتان منذ أمد بعيد، طالما كافحت المجتمعات والأفراد من أجلهما الطغيان والقهر،

وإذ تؤكد مجددا أن حرية التعبير ينبغي ممارستها بشكل لا يحرض على الكرهية أو العنصرية أو كراهية الأجانب، أو على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان،

وإذ تشدد على الدور البالغ الأهمية للتعليم في تعزيز فهم أفضل للثقافات والحضارات الأخرى، وشيوع روح التسامح ومبدأ عدم التمييز تجاه جميع الأشخاص،

ألف – دور البرلمانات في كفالة الاحترام لكافة الطوائف والمعتقدات الدينية والتعايش السلمي بينها على المستوى الوطني

١ – **تدعو** البرلمانات وأعضاءها إلى استخدام جميع السبل المتاحة لهم لتعزيز التعايش السلمي والتعاون البناء بين أفراد الطوائف المختلفة، ومنع تعرضهم لأية معاملة سيئة أو تمييزية ناجمة عن انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو ثقافية أو دينية، في جو تسوده روح التسامح والحوار؛

٢ – **تسلم** بأن الاحترام المتبادل والتعاون بين الجماعات العرقية والثقافية والدينية يعبر عنهما، في الغالب الأعم، لا من خلال قوانين خاصة بل، بشكل أكثر فعالية، في إطار دستور يضمن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية، بما في ذلك الحرية الدينية والتعايش السلمي بين المجموعات والأقليات العرقية والدينية؛

٣ – **تناشد** البرلمانات لأجل ذلك أن تتخذ تدابير فعالة لمنع التمييز على أساس الدين أو المعتقد والقضاء عليه، في سياق الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وممارسة هذه الحقوق والحريات والتمتع بها، وأن تبذل قصارى الجهود لسن التشريعات التي تحظر ذلك التمييز، وإلغاء أية قوانين تمييزية قائمة، وأن تتخذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقد؛

٤ – **تحث** جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التحريض على أعمال العنف والتخويف والإكراه، أو ممارستها، بدافع الكراهية والتعصب القائمين على الثقافة أو الدين أو المعتقد، مما قد يسبب الخلاف والشقاق داخل الجماعات الدينية والثقافية وفيما بينها، وذلك امتثالا للالتزامات الدولية ذات الصلة؛

٥ – **تؤكد مجددا** على أن اعتناق الأشخاص أو عدم اعتناقهم لدين معين، مسألة تخضع للاختيار الشخصي، ومن ثم تدعو البرلمانات إلى كفالة عدم المعاقبة على هذا الاختيار، لا سيما المعاقبة بموجب القانون؛

٦ – **تناشد** جميع البرلمانات وأعضاءها اتخاذ التدابير المناسبة لكي تعكس النظم السياسية والقانونية الوطنية التنوع المتعدد الثقافات للمجتمع؛

٧ – **تشدد** على أن المؤسسات السياسية الديمقراطية هدف مرجو، ومن ثم ينبغي للمنظمات بجميع أنواعها توسيع نطاق الأخذ بالممارسات القائمة على المشاركة بشكل أكبر وتشجيعه، وتحاشي تهميش وإقصاء قطاعات معينة من المجتمع والتمييز ضدها؛

٨ - **تشجع** البرلمانات على أن تكفل، حسب الاقتضاء، أن يحترم أفراد هيئات إنفاذ القانون والأفراد العسكريون والموظفون المدنيون والمربون وغيرهم من الموظفين العموميين، أثناء تصريفهم لمهامهم الرسمية، الأديان والمعتقدات المختلفة، وألا يميزوا ضد الأشخاص الذين يعتنقون أديانا أو معتقدات أخرى، وأن يتم تقديم التثقيف أو التدريب الضروري والمناسب؛

٩ - **تحث** البرلمانات أن تكفل تصديق أو توقيع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على الاتفاقات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى الحفاظ على هوية الأقليات العرقية والثقافية والدينية، وأن تشرف على التنفيذ الفعلي لها؛

١٠ - **تحث** البرلمانات على اتخاذ التدابير السياسية وسن التشريعات التي تهدف إلى إيجاد القدرة على تقبل التنوع بين أفراد الطوائف الاجتماعية المختلفة؛

١١ - **تهيب** بالبرلمانات أن تكفل الاحترام والحماية الكاملين للمواقع الدينية والثقافية، امتثالا للالتزامات الدولية، ووفقا لأحكام تشريعاتها الوطنية، وأن تعتمد التدابير المناسبة التي تهدف إلى منع القيام بأعمال تؤدي إلى الإضرار بهذه المواقع وتدميرها، أو التهديد بالقيام بها؛

١٢ - **تدعو** البرلمانات إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية حرية الصحافة وحرية التعبير وتناشد وتطلب من البرلمانات سن تشريعات تعزز المسؤولية الأخلاقية التي تواكب هذه الحريات، لا سيما عدم التحريض على الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب وانتهاكات حقوق الإنسان؛

١٣ - **تهيب** بالبرلمانات إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع السياسات الرامية إلى تنمية التفاهم والتسامح، والاحترام والصداقة المتبادلين بين الناس على اختلاف أديانهم وعقائدهم وثقافاتهم ولغاتهم، وتعميم المنظور الجنساني في هذه السياسات، اعترافا بأن التثقيف على جميع المستويات هو إحدى الوسائل الرئيسية لبناء ثقافة السلام؛

باء - دور البرلمانات في كفالة الاحترام لجميع الطوائف والمعتقدات الدينية والتعايش في عالم يتجه نحو العولمة

١٤ - **تسلم** بأن احترام التنوع الديني والثقافي، والحوار بين الأديان والثقافات المختلفة في عالم يتجه بشكل متزايد نحو العولمة من شأنهما أن يشجعا تعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساهما بإحلال التعاون والسلام والأمن على الصعيد الدولي؛

١٥ - **تعترف** بأن احترام تنوع الأديان والثقافات، والتسامح والحوار والتعاون في مناخ من الثقة والتفاهم المتبادلين يمكن أن تسهم في مكافحة الإيديولوجيات والممارسات التي تقوم على التمييز والتعصب والكراهية، وتساعد على تعزيز السلام العالمي والعدالة الاجتماعية والصداقة بين الشعوب؛

١٦ - **تسلم أيضا** بأنه على الرغم من التعصب والصراعات التي تقسم البلدان والمناطق وتشكل تهديدا متناميا للسلام، فإن جميع الأديان والثقافات والحضارات تشترك في مجموعة من القيم العالمية، ويمكن لها جميعا أن تساهم في إثراء البشر؛

١٧ - **ترحب**، لذلك بالجهود التي تبذلها الدول والهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، من أجل تنمية ثقافة السلام وتعزيز التفاهم والتسامح بين البشر على اختلاف ثقافاتهم وأديانهم ومعتقداتهم ولغاتهم، وتشجعها على مواصلة بذل هذه الجهود، بما في ذلك عبر تعزيز التفاعل بين الأديان والثقافات داخل المجتمعات وفيما بينها، من خلال أنشطة تتضمن الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والبحوث والعمليات ذات الصلة؛

١٨ - **تدعو** البرلمانات إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمكافحة التحريض على العنف والتخويف والإكراه، أو القيام بأعمال العنف والتخويف والإكراه التي مبعثها الكراهية والتعصب القائمان على أساس الثقافة أو الدين أو المعتقد، مما قد يسبب الخلاف والشقاق داخل المجتمعات وفيما بينها على الصعيد العالمي، وذلك امتثالا للالتزامات الدولية ذات الصلة؛

١٩ - **تدعو** البرلمانات الوطنية والبرلمانيين الوطنيين إلى المشاركة بنشاط في برامج الأمم المتحدة واليونسكو للحوار بين الحضارات والثقافات، وتشجع حكوماتهم على المساهمة في هذه البرامج، لا سيما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى لتحالف الحضارات؛

٢٠ - **تدعو** البرلمانات إلى سن تشريعات لمكافحة نشر الوسائل التي تحض على الكراهية القائمة على الثقافة أو الدين أو المعتقد، في وسائط الإعلام، وعن طريق الإنترنت؛

جيم – دور التعاون بين البرلمانات في كفالة الاحترام لجميع الطوائف والمعتقدات الدينية والتعايش السلمي بينها في عالم يتجه نحو العولمة

٢١ – **تعرب** عن الحاجة إلى تكثيف تبادل المعلومات والخبرات بين البرلمانات فيما يخص تنفيذ التدابير الفعالة في هذا المجال، وتؤكد على الدور الداعم الذي يقوم به الاتحاد؛

٢٢ – **تحث** البرلمانات والبرلمانيين على إقامة حوار برلماني بين الحضارات والثقافات وتعزيزه، داخل إطار الاتحاد والجمعيات البرلمانية الدولية المختلفة التي يشاركون فيها، ومن خلال المبادرات الثنائية مثل إنشاء أفرقة الصداقة البرلمانية الدولية؛

٢٣ – **توصي** أمانة الاتحاد والبرلمانات الوطنية، بالتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بأن تساهم في الإعداد لوضع صك دولي لتنفيذ جميع أحكام هذا القرار، على النحو الذي اتخذته جمعية الاتحاد الدولي في دورتها ١١٦.